التمكين السياسي للمرأة وأثره في التنمية المستدامة

م.د. آمنة محمد علي[*]

المقدمة

تحظى موضوعة التنمية المستدامة باهتمام كبير على مستوى دول العالم بما تمثله من أهمية وتأثير على مستوى تطور تلك الدول في مجالات وتخصصات مختلفة، وقد إكتسبت تلك الأهمية من النتائج المتحققة على أرض الواقع وتلك المتوقع تحقيقها في المستقبل القريب والبعيد . وبوصفها نصف المجتمع باتت قضية النهوض بالمرأة وتطويرقدراتها لتكون عنصراً فاعلاً وشريكاً في التنمية والتطور، واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تتطلب الإهتمام بها، ولغرض السير بإتجاه حالة مناسبة من التنمية المستدامة لابد من توظيف الطاقات الإجتماعية وإستغلالها الإستغلال الأمثل مايعني أنْ تساهم المرأة التي تمتلك القدرات والوسائل في رفد العملية التنموية ومن خلال التمكين السياسي يمكن للمرأة أنْ تؤدي الادوار المطلوبة منها لتكون عنصراً من عناصر دعم القدرات التنموية للبلد ومصدراً من مصادر قوتها ، إلاَّ أنَّ هذا الأمر قد يصطدم بكوابح ناتجة عن إشكاليات إجتماعية أو الخضوع لإرادات سياسية يمكن أنْ تبطئ من زخمه أو تعيق مساره.

ينطلق البحث من فرضية أنَّ التمكينَ السياسيَّ يؤدي دوراً مؤثراً في عملية التنمية المستدامة، ولاتستقيم تلك العملية إلاَّ بوجود نساء يمتلكن القدرة في التأثير وخلق مجالات تنموية ذات طبيعة أساسية في حياة المجتمع وسببا من أسباب نهضته.

ويكتسب أهميته من الارتباط الذي تمثله عملية التنمية في بعديها السياسي والاجتماعي وعلى الرغم من أن اغلب الدساتير تمنح المرأة حقوقاً متساويةً مع الرجل

[*]مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد.

كما هو الدستور العراقي إلاَّ أنَّ المجتمعَ العراقيَّ لديه منظور خاص يخضع للقيم والاعراف الموروثة والتي حددت أدواراً للمرأة والرجل. ومن هذا المنطلق فإن البحث يهدف الى التعرف على علاقة التمكين السياسي للمرأة والمجالات التي يمكن أن يتيحها باتجاه تحقيق التنمية المستدامة المتوخاة .

موضوعة تثير جملة من التساؤلات حول ماهية التمكين السياسي للمرأة ؟وما المقصود بالتنمية المستدامة ؟ وما أهميتها ؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ والمعوقات التي تقف بوجه تحقيقها؟ وماهو الدور الذي يؤديه التمكين السياسي للمرأة في الجوانب التنموية ؟

أسئلة تحاول الدراسة الاجابة عليها من خلال مباحث ثلاثة يتناول الأول الأطار النظري عن التمكين السياسي ومفهوم التنمية المستدامة في حين يتناول المبحث الثاني التنمية بأوجه متعددة ومنها التنمية البشرية والتنمية المستدامة ثم يعرج على أثر التمكين في التنمية المستدامة

المبحث الاول : التمكين إطار عام

اولا: التمكين

التمكين **Empowerment** ، أحد المفاهيم الحديثة، ويدل على امتلاك الفرد للقوة والقدرة، ويشير عادة في الدراسات المؤسساتية والاكاديمية الى تمكين المرأة . وعلى الرغم من حداثته فإن تعريفات عدة أُعطيت له وذلك لِسعَة مضامينه وتعددها ونذكر منها: يعرف من قبل البنك الدولي بأنه (توسيع قدرات الأفراد وإمكاناتهم في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافةً إلى امتلاك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات)، أي إنه دعم لطاقات هؤلاء الافراد وإتاحة الفرصة لتلك الطاقات لأنْ تكونَ فاعلةً ومؤثرةً لذا فانه يتطلب(توفير الوسائل الثقافية والتعليمية الهادفة كي يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في

الموارد التي تحت أيديهم، وهو عملية محورية مهمة في أبعاد النوع الاجتماعي)[١] ، وتعرفه (الأسكوا)* بأنهَّ (العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً، واعيةً بالطريقة التي تؤثر فيها علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس وقوة التصدي للتمييز وعدم المساواة بينها وبين الرجل) [٢] ، ويعرفه آخرون بأنه (إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط الفئات الهشة – نساء ، فقراء، أقليات– وتضعهم في مراتب أدنى ، وهو الطريق التدريجي السلمي لتغيير اتجاه القوة من القمة الى القاعدة، ومن النخبة والمسؤولين الى الناس العاديين ومن فئات اجتماعية معينة الى جميع الناس)[٣] مايعني دعم وتوسيع القدرات والامكانات التي تتيح للفرد المشاركة بفاعلية في شتى مجالات الحياة –الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية– أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد

---

[١] – منى عباس فضل ، في تأصيل مفهوم تمكين المرأة ،صحيفة الوسيط ، العدد ٤٥٥٢ – الإثنين ٢٣ فبراير ٢٠١٥م الموافق ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ.

*هي احدى لجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أو (يونيسكوا) وهي واحدة من خمس لجان إقليمية أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، مقرها الرئيس في بيروت . تم انشاؤهاعام ١٩٧٣ لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في ميثاق الامم المتحدة والتي تؤكد على توفير عوامل الاستقرار والرفاه. وكلاهما عنصران أساسيان لإقامة علاقات سليمة وودية بين الأمم، وذلك على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، الذي يضمن لها حق تقرير المصير ويوفر فرصاً متساوية، بما في ذلك تحقيق مستوى معيشة أفضل وتأمين العمل للجميع، من خلال التحفيز المستمر للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. والتأكيد على التعاون والتكامل فيما بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم. واللجان الإقليمية هي: اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٩٤٧)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٤٧)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٤٨)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٥٨)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٧٣). المصدر:

https://ar.wikipedia.org

[٢] – منى عباس فضل، مصدر سبق ذكره.

[٣]– بورغده وحيده، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر،سلسلة كتب المستقبل العربي (٧٠)،المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى – بيروت– كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ ، ص ١٦٨ .

يكون فرداً أوجماعة أو مجتمعاً بأكمله. من هنا فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره مفهوم "تعزيز القدرات"[٤] (زيادة القدرة الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات). ويمكن قياس التمكين من حيث المفهوم بالنسبة للمرأة من خلال ثلاث نواحٍ أساسية، هي: المشاركة السياسية، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية[٥]، ومن هنا فإن مقاربة مفهوم التمكين من الناحية العملية، تدل على مشاركة الرجال والنساء في عملية التنمية المستدامة، لاسيما وإن مفهوم التنمية لا ينحصر في الرعاية الاجتماعية للنساء فقط، وإنما تستهدف التنمية الاجتماعية تأهيل النساء لامتلاك عناصر القوة الاقتصادية التي تمنحهن القدرة للاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية، ومشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن[٦]. ويهتم مفهوم التمكين بشكل رئيس على إقامة وتكوين الثقة بين الإدارة والعاملين وتحفيزهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار وكسر الحدود الإدارية والتنظيمية الداخلية بين الإدارة والعاملين، أو كما يطلق علية في أدبيات الإدارة " هم " مقابل "نحن". فالشركات والمؤسسات الرائدة تدرك أن الاهتمام بالعنصر البشرى هو السبيل للمنافسة وتحقيق التميز[٧]. وللتمكين أبعاد عدة نذكر منها [٨]:

---

[٤] د. صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني–٢٠٠٩، كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق، ص ٦٥٠.

[٥] – المصدر نفسه، ص ٦٥٠.

[٦] – منى عباس فضل، مصدر سبق ذكره.

[٧] – د. سعد بن مرزوق العتيبى ، جوهر تمكين العاملين: إطار مفاهيمي، الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة، الخبر ١٧–١٨ أبريل ٢٠٠٥م، جامعة الملك سعود– كلية العلوم الإدارية . الرياض ، بحث منشور على موقع faculty.ksu.edu.sa/salotaibi/DocLib

[٨] – المصدر نفسه .

١- المهمة : وتعنى بمساحة حرية التصرف والتي تسمح للفرد الذي تم تمكينه من أداء المهام التي وظِّفَ من أجلها وإلى إي مدى يسمح للفرد المُمَكَن من تفسير الجوانب الملموسة وغير الملموسة في المنظمة كَرِضا العاملين على سبيل المثال.

٢- تحديد المهمة : يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار كمية الاستقلالية التي يعد بموجبها الموظف أو مجموعة الموظفين للقيام بمهام عملهم. وإلى أي مدى يتم توجيههم، أو حاجتهم للحصول على إذن لإنجاز المهام التي يقومون بها؟ وإلى أي درجة توضح سياسات وإجراءات المنظمة ما يجب القيام به، ومن ثم إعطاء الفرصة للموظفين للقيام بإنجاز المهام؟ وإلى إي مدى هناك تضارب بين مسؤولية الاستقلالية والأهداف المرسومة من قبل المديرين لتحقيق الأداء الفعال؟

٣- القوة : أن أول الخطوات في التبصر والتعمق في مفهوم التمكين يرتكز على دراسة مفهوم القوة وكيفية تأثيرها على عملية التمكين، سواء من ناحية وجهة نظر القيادة أو العاملين على حد سواء. ويأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم. وما المهام التي يقوم بها الأفراد الممكنين؟ ومدى تحديد مهام السلطة التي يمتلكها الفرد ؟ وإلى إي مدى تقوم الإدارة بجهود لمشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟

٤- الالتزام : يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار قدرة الافراد في الالتزام وقبول مايفرضه الجانب التنظيمي لأسلوب محدد للتمكين. ويرتبط بالمواضيع المتعلقة بزيادة تحفيز الأفراد من خلال تثبيت احتياجات الفرد للقوة من جانب والاحتياجات الاجتماعية من جانب آخر وزيادة الثقة بالنفس.

٥- الثقافة : يبحث هذا البعد في مدى قدرة ثقافة المنظمة على تعزيز الشعور بالتمكين. وإلى إي مدى يمكن وصف الثقافة كـــ (بيروقراطية)، موجهة للمهمة، الأدوار، أو التحكم. فالثقافة التنظيمية التي توصف بالقوة والتحكم من غير المحتمل أن توفر بيئة ملائمة لنجاح التمكين. بل على الأرجح قد تشكل عائقاً لبيئة التمكين.

ثانيا : التمكين السياسي للمرأة

بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ ستينات القرن الماضي، مع بروز الحركات المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وتم إستخدامه منذ ذلك الوقت بمعانٍ متعددة في مجالات الاقتصاد والعمل السياسي والاجتماعي وبرامج التنمية المستدامة وغيرها، ما جعله يشكل محوراً أساسياً في حقوق المرأة التي تضمنتها منظومة الإلتزامات الدولية سواءً في الإعلانات أو المؤتمرات أو الاتفاقيات الدولية[٩]، ثم إزداد الاهتمام به في حقبة التسعينيات من خلال المطالبات بمشاركة المرأة في مجالات عدة، بوصفه بعدا تنمويا اساسيا، لاسيما في سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومع ما حملته الألفية الثالثة من التحديات العالمية والاقليمية والمحلية بمواجهة المرأة تأكدت أهمية اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي من شأنها مساندة المرأة. فعلى المستوى العالمي هناك ظاهرة العولمة وثورة الأتصالات والمعلومات التي أدت إلى تغيير مفهوم السيادة والمواطنة وأصبحت تتطلب درجة عالية من المشاركة والقدرة على إدارة المعرفة، والأخذ بأساليب التفكير الابتكاري للوصول إلى أفضل القرارات التي من شأنها تعظيم الاستفادة من الفرص التي تترتب عن هذه المتغيرات الى جانب التقليل من آثارها السلبية. وعلى المستوى الإقليمي هناك قضايا الحرب والسلم والتنمية والديمقراطية وهي تحديات تواجه شعوب المنطقة بشكل عام والمرأة بشكل خاص. أما على المستوى المحلي فهناك تأثير العديد من القوانين العامة والسياسات المتعلقة بالخصخصة والعمالة والأحوال الشخصية وغيرها[١٠].

هذه التحديات تتطلب ضرورة تمكين المرأة ودعم مشاركتها في العملية التنموية، وبالأخص الجانب السياسي منها، فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار، وزيادة نسبة تمثيلها فيها، وفي عضوية الأحزاب

---

[٩]– صحيفة الوسيط ، العدد ٤٥٥٢ – الإثنين ٢٣ فبراير ٢٠١٥م الموافق ٠٤ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ.

[١٠]– ابتسام الكتبي ، ألمرأة والتنمية السياسية: التمكين كمدخل، على موقع

http://araa.sa/index.php?view=article&id=2152:2014-07-20-01-15-12&Itemid=172&option=com_content

السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن المؤسسات العربية والإقليمية والدولية. ومن هنا ولأجل تحقيق مساهمة حقيقية للمرأة لابد من تحقيق مستلزمات التمكين والذي يتطلب إزالة كافة المعوقات ومنها تلك التي تنَمِّط النساء وتضعهن في مراتب أدنى. فالهدف من تمكين المرأة سياساً هو لأجل مساهمة فاعلة لها في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة أمامها مما يتطلب تنمية وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من أحداث التغيير في مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن اطار الجماعة وليس العمل الفردي[١١].

والتمكين السياسي عملية مركبة اذ تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً. ومن أهم متطلبات عملية التمكين السياسي وجود نظام سياسي صالح بحيث يعطي الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة، كما نصت عليها الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان وفي هذا المجال لابد من الاشارة الى أن المرأة العربية استطاعت أن تحقق تقدماً في السنوات الأخيرة من حيث الإعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة بالانتخابات وفي الترشيح للمجالس المحلية والنيابية، كما تزايد وجودها على أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول العربية [١٢] .

ثالثا : آليات تمكين المرأة

تعد مسألة تطوير قدرات المرأة من الاساسيات التي تمكنها من احتلال مراكز اجتماعية هامة واداء دور فعال في مجال اتخاذ القرار بما يمكن أن يضعها ضمن فئة

---

[١١] – د. شعلة شكيب ، التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية

http://www.islamwomen.org

[١٢] – ابتسام الكتبي ، مصدر سبق ذكره.

الفاعلين الحقيقيين، والمساهمين في الانشطة التي تقود الى مراكز صنع القرار لاسيما في المؤسسة التشريعية [١٣] .

هناك جملة من الآليات المتاحة التي يمكن أن تساهم في تمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصر مؤثر وفاعل قادر على التأثير في الآخرين وذو خيارات متعددة وحرية في الأختيار حسبما تقتضيه حماية مصالحها الفردية والجماعية نذكر منها[١٤]:

أولاً– بناء الوعي لدى المرأة: وهي عملية أساسية تعمل في جوهرها على التغير الجذري للمفاهيم الخاطئة عند المرأة عن نفسها وحقوقها ولدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي بإمكان المرأة أن تمارسها كإنسان وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب مع الرجل، كما أن بناء الوعي آلية وخطوة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها إلى خطوات تالية في حركات إستباقية، فالصحيح إنها عملية قد تكون بطيئة ولكنها عميقة وتبني أرضية صلبة للخطوات المستقبلية الأخرى، فلا فائدة من الحديث عن تمكين المرأة في غياب الوعي بأهمية الادوار التي يمكن أن تؤديها، وضرورة التحرر من كل مايمكن أنْ يعيق طموحها في الوصول إليها ، وأي برنامج للتمكين سيؤول إلى الفشل متى ما تم تجاوز هذه الخطوة ضمن آليات عمله.

ثانياً– التأهيل والتدريب وبناء القدرات: وهذه خطوة تكميلية متى ما نشأ الوعي لدى المرأة والمجتمع، بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبية بوعي وحماس وشغف ودراية وتتسلح بالقدرات التي تمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة .

ثالثا– بناء القاعدة المعرفية: وهي من الضرورات التي تمنحها القدرة في إتخاذ القرار،فالتمكين السياسي للمرأة كما أسلفنا هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار أو التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات ، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي

---

[١٣] – مصطفى عمر التير،المرأة في انتخابات المؤتمر الوطني العام:ملاحظات أولية،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠٣، بيروت –ايلول/ سبتمبر– ٢٠١٢، ص١٥١.

[١٤] – د. شعلة شكيب ، مصدر سبق ذكره .

من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار حيث أن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية تلعب دوراً هاماً في صنع القرارات أو تؤثر فيها.

وقد أعتمد برنامج الأمم المتحدة الأنمائي مقياس لتمكين المرأة والذي يسعى إلى قياس مشاركة المرأة في الأنشطة الأقتصادية والإجتماعية والمهنية والسياسية وذلك أعتماداً على مؤشرات متوسط دخل الفرد ونسبة النساء في الوظائف المهنية وحصة النساء في مقاعد البرلمان وعند تطبيق هذا المقياس على الدول العربية فإنه يتبين القصور في تمكين المرأة في الدول العربية ، ومن هنا يمكن القول أن المرأة العربية أقلية سياسية رغم أنها تشكل أكثر من نصف عدد السكان في المجتمع .

المبحث الثاني : التنمية انواعها وآثارها

تحتل قضايا التنمية موقعا اساسيا في مجال عمل الحكومات والمنظمات ذات الاختصاص، المحلية منها أم الدولية، التي تسعى دائما لتوجيه الطاقات والجهود باتجاه تحقيق اهداف تنموية ترفع من مستوى المجالات التي تعمل في سياقها، مما يقتضي رصد تلك المجالات في اطار إستراتيجي متخصص يمكن أن يحقق أهدافها .

أولا: التنمية الاقتصادية

التنمية بمدلولها العام تغير وتطور في حالة ما وتقترن بشكل رئيس بالمدلول الاقتصادي وتعرف على أنَّها "مجموعة من التغييرات الهيكلية والتحول من هيكل تقليدي الى هيكل اكثر تطوراً" ، فالهيكل الاقتصادي هو تلك العلاقة الثابتة نسبيا في نظام إقتصادي أو إجتماعي معين، تشكل مؤسساته ومكوناته المختلفة نماذج معينة في تخصيص الموارد وتطويرها بشكل يميزها عن غيرها[١٥].ومن هنا لابد لتلك العملية أنْ تَتَّصف بالحركية، فتوصف بأنها "عملية ديناميكية تنظيمية في إدارة الموارد المالية تستهدف بذل الجهود

---

[١٥]– د.رواء زكي يونس يحيى الطويل ،"اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٥ "،سلسلة شؤون اقليمية ،مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل ٢٠٠٨ ، ص٤٢ .

للارتقاء بالواقع المعيشي في منطقة ما" [١٦] انها فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أنْ تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله بإستعمالها إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة[١٧] ويمكن القول بأنَّها واحدةً من أهم مستلزمات بناء الدولة، فمصطلح التنمية الإقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بتطوير روافد وبنى ارتكازية وخدمية، اقتصادية واجتماعية، من خلال مجموعة السياسات والخطط التي تضعها الدولة، بشكل مدروس منسق ومتكامل، لأجل دعم الأوضاع المعيشية والصحية والاقتصادية في مجالات متعددة، بما في ذلك رأس المال البشري والبنية التحتية، والقدرة التنافسية الإقليمية، والاستدامة البيئية والإدماج الإجتماعي والصحة والسلامة ومحو الأُمية، وغيرها من المبادرات لأجل تحقيق الرفاه الإجتماعي، وتحتاج إلى الوقت والجهد كونها عملية متشعبة ومتنوعة في مجالاتها ، إذ تسهم بشكل مباشر في تطور عدة حقول كالهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. كما تشترط التنمية لنجاحها شروطا يجب توفرها تتوزع على تلك الحقول، مع التركيز على الجانب الإقتصادي بشكل خاص، كونه المحور الأساس من محاور التنمية. إذ يرتبط بشكل أو بآخر بمشكلات اجتماعية كالفقر، ومن المؤكد أنَّ الفقرَ سببٌ رئيس في التخلف ومنذ سبعينات القرن الماضي بدأت أدبيات التنمية تولي ظاهرة الفقر اهتماما خاصا وإن التوجهات الحديثة في دراسات التنمية بدأت تتجاوز الاهتمام التقليدي بعملية توزيع عوائد الانتاج من وجهة نظر الكفاءة في تخصيص الموارد الى قضية اقتصادية ذات أبعاد إجتماعية خطيرة تتمثل في وجود فئات كبيرة

---

١٦ – "التنمية في العراق " مقالة من الانترنيت على الموقع ،
Economic Policy Report in the Financial Times – Trad deal with the Eu .
انظر كذلك
Sen, A. (1983). Development: Which Way Now? Economic Journal, Vol. 93 Issue 372. Pp.745-762

١٧– سعد حسين فتح الله "التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج " مركز دراسات الوحدة العربية ،سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٧)الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٩٥ ،ص٢٢ .

عادة ماتتركز في مناطق جغرافية محدودة (الريف مثلا) او بين فئات الشعب (الأقليات والنساء) ممن تخلفوا عن الإستفادة من عوائد التنمية [١٨].

ثانيا: التنمية البشرية

أحد الحقول المعرفية الحديثة النشأة، التي اكتسبت إهتماماً خاصاً ومتزايد منذ عام ١٩٩٠، عندما تم تشكيل فريق من الخبراء من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، للبحث في مفهوم التنمية البشرية وتقديم تقرير سنوي عنه. ووفقاً للبرنامج المذكور، فإنَّ التنمية البشرية " عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الشعوب ، وتستهدف أنْ يتمتع الناس بمستوى مرتفع من الدخل وبحياة طويلة وصحية وتنمية القدرات الانسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم " ،وتتطلب عملية التنمية البشرية توليد النمو وتوزيع عائداته بشكل عادل. الى جانب الحفاظ على البيئة وتجديدها، وتمكين الناس بدل تهميشهم إذ توسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. وجاء في التقرير بأنَّ (التنمية البشرية تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، ويمكن وصفها بأنها تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم) " [١٩] .

وبالرغم من تعدد التعريفات والإقترابات لمفهوم التنمية البشرية فإنَّها جميعاً تؤكد على توفير أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهة أفضل للأفراد. فالبشر هم الهدف الأساس للتنمية البشرية، وهم أيضاً الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية . كما أنَّ التنمية بهذا المعنى لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم .

---

[١٨]– د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى– بيروت– شباط/ فبراير ٢٠٠١، ص١٠.

[١٩]– التنمية البشرية المفهوم ... المكونات ، جريدة الصباح–١١–٥–٢٠٠٦.

هذا الإطار يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوماً أكثر شمولاً وعمومية من مفاهيم أخرى ترتبط بها ومنها مفهوم "إدارة الموارد البشرية" الذي يُعنى أساساً بتعظيم استغلال طاقات الأفراد العاملين في مؤسسات بعينها[٢٠] . وهي بهذا المفهوم تستهدف فئة النساء بالدرجة الأولى بسبب وجود نسبة كبيرة منهن بحاجة الى جهود تنموية تتيح لهن الحصول على ضرورات الاندماج في المجالات التي كانت بمثابة حكرا على الرجال، إذ أن التنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل : تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات ، بل تمتد الى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع ، او التمتع بوقت الفراغ ، او الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الانسان ، او المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية ، وبالتالي فقد جاء مفهوم التنمية البشرية اكثر اتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة، والتي تستند على إن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من ســـلع وخدمات مادية ، فكلما إستطاع الفرد انْ يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما إرتفع مستوى معيشته ، وبالتالي زادت رفاهيته ، وهنا تتحقق التنمية .

لقد ادى توسع مفهوم التنمية الى شمول غايات واهداف اخرى، فضلاً عن الاهداف الاقتصادية، عندما ربط التنمية بجودة حياة البشر، وليس حياتهم فحسب. وهو ما اكدت عليه الاصدرات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للامم المتحدة، والتي ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر البشري: والمقصود به ليس فقر الدخول، ولكن يمتد المفهوم الى حرمان الانسان من الحياة التي يمكن ان يعيشها، مثل: عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الابداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الاخرين، والمساواة بين

---

[٢٠] –"التنمية البشرية المستدامة المفهوم والأبعاد" ، تقرير من شبكة الانترنيت على موقع:

http://www.azzahfalakhder.com

الجنسين ، والأمن البشري ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة، بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة اخرى للأمن منها : السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي[٢١] .

ثالثا : التنمية المستدامة والتمكين

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة ١٩٨٠، لكنَّ تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلاَّ بعد أنْ أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك (غرو هارلم برونتلاند)[٢٢] ، والذي يعد التنمية قضية دولية تمثل هدفا للدول الصناعية والنامية على حد سواء، وقد تم تعريف التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها (تنمية تتضمن حاجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها) ثم اتسع مفهوم التنمية المستدامة فيما بعد، بحيث أصبح يعني (إستخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجدد لدفع النمو الاقتصادي، مع المحافظة على التنوع البيولوجي وأصناف النوع الحيواني، والالتزام بالمحافظة على نظافة الهواء والماء والأرض وكل هذا لتحقيق التوازنات عبر المحافظة على البيئة الإنسانية نظيفة وقادرة على تجديد مواردها، وتحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع) [٢٣] .

---

[٢١]– سميرة الجبوري ، المرأة والتنمية ، بحث على الموقع الالكتروني لمجلة الحوار المتمدن–العدد: ٣٨٥٩ – ٢٠١٢ / ٩ / ٢٣ – ١٩:٣٥ ، على موقع http://www.ahewar.org

[٢٢]– التنمية المستدامة، تقرير على الموقع الالكتروني موسوعة الجزيرة ،

www.aljazeera.net/encyclopedia

[٢٣]– عبد الكريم جندي، الثقافة والتنمية المستدامة : نحو مدخل ثقافي لسؤال التنمية في الواحات المغربية،الحوار المتمدن ٢٠١٥/١٠/٢٨ على موقع http://www.ahewar.org

وهنا نستنتج من خلال قراءة للتعاريف الخاصة بمفهوم " التنمية المستدامة "، أنَّ هناك تأكيدً واضحٌ على البيئة والحفاظ على الموارد البيئة، من أجل الأجيال اللاحقة، ومن هنا تصبح أهداف التنمية أكثر نفعا وفائدة، وأقل ضرراً، وتؤثر بشكل إيجابي على حياة الإنسان في الحاضر والمستقبل ، فالتنمية المستدامة هي عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة على وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمرٍ لنوعية الحياة فيه[٢٤]، لقد شكّل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، "إنها تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي ". كما أنَّ عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة[٢٥]. وفي النهاية فإن مفهوم التنمية هو مفهوم موسع يستوعب أبعادا اجتماعية، سياسية بيئية وتكنولوجية ، إلى جانب البعد الاقتصادي فالتنمية هي عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من القهر والفقر والاستغلال وتقييد الحريات وترتكز على مايمكن للاشخاص تقديمه بوصفهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، مايدل على ترابطها وتشابكها مع مفهوم التمكين، الذي يؤكد على عملية التطوير للمجالات نفسها، وفي ظل هذا التوصيف يصبح التمكين من المكونات الاساسية للتنمية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بارادتهم الحرة .

---

[٢٤] – د. ناهدة عبد الكريم ،الأمن الإنساني والتنمية البشرية ،مجلة المفتش العام ، مركز البحوث والدراسات – وزارة الداخلية ، السنة الاولى – العدد(١)، كانون الاول ٢٠١٠م– ١٤٣٢هـ، ص٦٠.

[٢٥]– أليا‌س أبو جوده ، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني العدد ٧٨، تشرين الاول ٢٠١١ ، بحث على موقع https://www.lebarmy.gov.

المبحث الثالث : أدوات تمكين المرأة

الحديث عن التمكين السياسي يرتبط بالضرورة مع مجالات تنموية أخرى، فمع التطور الذي شهده واقع المرأة في مجالي الصحة والتعليم ، إتجهت الانظار نحو مزيد من المكاسب والإنجازات المماثلة في الميدان السياسي، وبالرغم من الدعم الذي لقيته المرأة من خلال النصوص القانونية والتشريعات الأممية للمشاركة السياسية، إلا أنَّ الانجاز على ارض الواقع لم يكن بالمستوى المطلوب في المنطقة العربية بشكل عام وفي العراق على وجه الاخص، لاسيما اذا ماقورن بمشاركة المرأة على مستوى العالم، إذ تعد حصة المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية من بين أدنى الحصص في مناطق العالم. مما يؤشر وجود فجوة كبيرة جداً بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة سياسياً، وفي الوقت الذي تحاول دساتيرها تلبية متطلبات التوجهات والقرارات الدولية، هناك على صعيد الممارسة تفاوت كبير بين جوهر هذه التوجهات والواقع التمكيني السياسي للمرأة العربية [٢٦] . ففي العراق على سبيل المثال، تظهر الارقام حجم تلك الفجوة من خلال دور المرأة في السلطة التنفيذية للحكومات المتعاقبة منذ تشكيل أول حكومة مؤقتة عام ٢٠٠٤ والتي شغلت النساء فيها فقط (٦) وزارات، وبعد ذلك تولت (٥) نساء فقط مناصب وزارية في الحكومة المنتخبة لاحقا عام ٢٠٠٦-٢٠١٠ ثم منصب واحد بدرجة وزيرة في الحكومة المنتخبة لسنة ٢٠١٠-٢٠١٤، وثلاث وزيرات في حكومة ٢٠١٤-٢٠١٨ في حين حدث تطور نسبي في واقع مشاركة المرأة في العمل البرلماني والأحزاب السياسية، بعد تأسيس احزاب سياسية من قبل نساء* والنشاط الملحوظ في الدور الرقابي لبعض البرلمانيات واللاتي يمثلن قلة في مجلس النواب العراقي والذي شغلت النساء فيه ٨٥ مقعدا للدورة ٢٠١٤- ٢٠١٨.فما هو الدعم الذي تحقق للمرأة:

---

[٢٦] – صابر بلول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤٥.

أولا – في مجال التشريع : لم تنطلق جهود تمكين المرأة من فراغ بل إنَّ جملة من العوامل والمتغيرات الدولية دفعتْ للإهتمام بقضايا المرأة وأهمية تمكينها سياسياً وإدماجها في عملية التنمية المستدامة، الى جانب العوامل الداخلية، مما فتح الباب للنساء وأتاح لهن فرص الحصول على حقوقهن والإسهام بالقدر الممكن في مجالات لم يكن متاح لهن الدخول فيها . ومن تلك المتغيرات[٢٧]:

١– حدوث تطور في البيئة العالمية متمثلة في وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة والتي صدرت عن العديد من المؤتمرات فضلا عن مواثيق حقوق الإنسان .

٢– التطورات الاقتصادية العالمية والتي توجهتْ نحو التحول إلى الرأسمالية وما صاحب ذلك من سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية وما يتبع ذلك من آثار سلبية على الوضع الاقتصادي للمرأة وزيادة حدة الفقر لديها .

٣– المتغيرات السياسية العالمية وما صاحبها من تطور في الخطاب السياسي العالمي في التأكيد على احترام حقوق الإنسان والدفع بالممارسة الديمقراطية والحكم الصالح ومشاركة المواطن في صنع القرار والنظر إلى حقوق المرأة كركن أساسي في حقوق الإنسان .

٤– ترسيخ المفاهيم التنموية وتطورها فقد جاء إعلان الحق في التنمية والذي إعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦م في المادة (١) "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للصرف "، واعتبار الإنسان المحور والهدف الرئيسي للتنمية والتأكيد على مفهوم المشاركة وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل الفئات المهشمة في المجتمعات ودعمها .

---

* حركة إرادة برئاسة حنان الفتلاوي، والحركة المدنية الديمقراطية برئاسة شروق العبايجي.

٢٧– د.شعلة شكيب ، مصدر سبق ذكره.

انظر ايضا، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية:"دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة" ص ١١د. أماني قنديل "المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة توجه استراتيجي؟ توجه للاحتياجات الضرورية؟

٥- تنامي الوعي بالأدوار الهامة للمؤسسات والمنظمات الأهلية ومدى فاعليتها وقدرتها على المشاركة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة وأهمية أشراكها في صنع السياسات واتخاذ القرارات. إنَّ تمكين المرأة وتبوئها مناصب سياسية ضمن نطاق الحكم الصالح ليس مجرد ضرورة بل يمثل القاعدة الصلبة للتنمية، والذي يتطلب بالضرورة بنى مؤسسية، تحدد معايير ومواصفات الحكم والحاكم وتوفر مرصدا للرقابة الى جانب مؤسسات إعلامية تعد صوتا للمجتمع وليس للحاكم. ومن جانب آخر، عملتْ العولمة على تمكين الرأي العام من خلال الاتصالات الأفضل ْمن أجل إدارة قائمة على قدر أكبر من المشاركة والديمقراطية[٢٨]، وفي حين تعد المشاركة السياسية احد اهم قنوات تمكين القيادات النسائية، إلا انها تتطلب وسائل دعم تتمثل في التشريعات التي تتيح للمرأة تبوأ مناصب سياسية سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية وفي هذا الصدد حققت المرأة العراقية مكاسب من خلال نصوص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، ويعد النص على حقوق الانسان وحرياته الاساسية في صلب الوثيقة الدستورية بمثابة إعطاء هذه الحقوق قدسية خاصة[٢٩] وقد شملتْ كافة المبادئ المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية والمستمدة من الإعلانات والمواثيق والإتفاقات الدولية في ضوء الرؤية الوطنية العراقية والثوابت التي يؤمن بها الشعب العراقي والتي سنعرج على قسم منها بما يتعلق وموضوع دراستنا:

١- جاء في ديباجة الدستور أنَّه (لا تمييز ولا اقصاء)، عندما نصت على ذلك بـــ(نحن شعب العراق... عقدنا العزم برجالنا ونسائنا... على إحترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة والاهتمام بالمرأة وحقوقها... واشاعة ثقافة التنوع...).كما أكدتْ المادة ١٤ منه على المبدأ نفسه بنصها: (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز

---

[٢٨] – د.ناهدة عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.

[٢٩]– د. مهى بهجت يونس، حقوق الانسان وحرياته الاساسية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥،بحث مشارك في اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة "بناء الانسان .. بناء العراق " بغداد ،١٨– ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨،ومنشور ضمن مجموعة بحوث المؤتمر٢٠٠٩ ، ص ص ٤٥٧،٤٥١ .

بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) [٣٠] .

٢- أكدتْ المادة "١٦" منه على إنَّ تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين. وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك [٣١] .

٣- تضمنتْ المادة٢٠ منه، ضمانا بحق المرأة في المشاركة السياسية وادارة شؤون بلدها اسوة بالرجل، اذ اشارت صراحة، ووفقا للنص المعلن (للمواطنين رجالا ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح[٣٢].

٤- تنص المادة ٣٩ على إن حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانضمام اليها مكفولة، وهذا بالتاكيد يشمل الرجال والنساء على حد سواء[٣٣].

٥- اكد الدستور في الباب الاول مادة٢ -اولا- على" إن الاسلام دين الدولة الرسمي واساس التشريع وعليه : لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام، أو مبادئ الديمقراطية". وحيث أنّ الاسلام أقر حقوق المرأة، بما فيها حقها في المساواة مع نظيرها الرجل، الى جانب ما جاء عن تأكيد الانظمة الديمقراطية على حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، فهذا يعني أنّ الدستور ألزم المعنيين بالأمر، سواء احتكموا الى الإسلام بوصفه مصدرا أساسيا للتشريع، أو احتكموا الى مبادئ الديمقراطية(الغربية)، بضرورة احترام حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل[٣٤].

---

[٣٠] – د. عبد السلام بغدادي، حقوق المرأة في الدستور العراقي ٢٠٠٥،دراسة قانونية سياسية، منظمة دار الخبرة ، بغداد ٢٠٠٩، ص ٥.

[٣١] – د.مهى بهجت يونس، مصدر سبق ذكره ،ص٤٥٧.

[٣٢]– الدستور العراقي ٢٠٠٥ .

[٣٣]– د.مهى بهجت يونس، مصدر سبق ذكره ،ص٤٦٢.

[٣٤] – د. عبد السلام بغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤.

٦- وبهدف تشجيع ودعم مشاركة النساء في المجالات السياسية، أكدتْ المادة ٤٩من الدستور العراقي ، البند رابعا حول قانون الانتخابات (.. تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب)[٣٥].

وقد أولت القوانين والمواثيق الدولية اهتماما كبيرا لقضايا المرأة، منذ أول معاهدة دولية تم إقرارهاعام ١٩٤٥، إذ تضمنتْ المادة ٥٥ من ميثاق الأمم ألمتحدة أهمية احترام حقوق الانسان على الصعيد الدولي[٣٦]، ومبادئ عديدة منها مايتعلق بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في مختلف مناحي الحياة، ودراسة أوضاع المرأة في البلدان المختلفة لمساعدتها على الحصول على تلك الحقوق. وسطرت هذه المبادئ في صيغ إعلان دولى أو مواثيق دولية كما نظمت عدة مؤتمرات لبحث هذه المبادئ نذكر منها[٣٧] :

أ – إنشاء لجنة المرأة عام ١٩٤٥ هدفها القضاء على التمييز ضد المرأة تبعها الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، ليؤكد على المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق.

جـــ- إتفاقية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية،عام ١٩٦٦ واللذان أوجبا ضمان مساواة الرجل والمرأة وجاء فيه " يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة ٢، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود منافية للعقل"[٣٨] وهي:

---

[٣٥] – هيفاء زنكنه ، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت – تشرين الاول / اكتوبر٢٠١١ ، ص١٧.

[٣٦] – د. محمد صالح أمين ، تكريس حقوق الانسان في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الاخرى مجلة أهل البيت – جامعة أهل البيت ، العدد ٤ ،على موقع http://abu.edu.iq

[٣٧] – د. سحر قدوري ، وضع المرأة العراقية بين التنمية ومشكلات العمل: التركيز على العنف الوظيفي ، بحث مشارك في اعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة " بناء المرأة ... بناء العراق" ، مطبعة بيت الحكمة الطبعة الاولى بغداد ٢٠١١،ص٨٥– ٨٦.

[٣٨]– د . مهى بهجت يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٢ . انظر ايضا ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مكتبة حقوق الانسان ، جامعة منيسوتا، مصدر سبق ذكره .

أ- المشاركة في إدارة الشؤون العامة، أما مباشرة او بواسطة ممثلين عنه يتم اختيارهم بحرية تامة. ب- أنْ ينتخب وينتخب ، في إنتخابات حرة ونزيهة تجري دوريا بالأقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري ، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين .

جـ- أنْ تتاح له ، على قدم المساواة عموما مع غيره ، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده. د- اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذي صدر عام ١٩٦٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي تؤكد مضامينه على إحترام حقوق المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل دون تمييز.

هـ- أعلنتْ الجمعيةُ العامةُ في عام ١٩٧٥ بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك. وفي وقت لاحق، وبدعوة من المؤتمر، إعلان السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٥ بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأتْ صندوق التبرعات للعقد، بحيث تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في[٣٩]:

-[٣٩] القضايا العالمية ،المرأة والديمقراطية ، من موقع الأمم المتحدة،على الرابط http://www.un.org.

* اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة هذه الاتفاقية في ١٨ كانون الاول ١٩٧٩ أي قبل مؤتمر كوبنهاغن لمنتصف العقد ووضعتها قيد العمل عام ١٩٨١. وهي تتألف من مقدمة وستة أجزاء كل منها يضم مواد ينقسم بعضها الى نقاط ومجموع مواد الاتفاقية هو ٣٠ مادة:

القسم الاول: من ست مواد (المواد من ١-٦)، عرَّفت الاولى ما تعنيه الإتفاقية بالتمييز ضد النساء بأنه كل تمييز أو عزل أو استثناء او تقييد لتمتع النساء وممارستهن وعلى قدم المساواة بين المرأة والرجل لحقوق الانسان والحريات الاساسية في المجالات السياسي والاقتصادي والثقافي والمدني وغيرها من المجالات.

وشخصت النقاط الاخرى في هذا القسم مسؤولية الدولة والحكومات في القضاء على التمييز ضد المرأة وأكدت في ذلك على معاملة المرأة كعنصر كامل في كل ما جاء به أعلان حقوق الانسان. وبذلك يتم الاعتراف لها بحقوقها السياسية والاقتصادية والمدنية ومساواتها بالرجل بشكل كامل. وطالبت الاتفاقية الحكومات بالتعهدات الاتية:

أ- التصويتُ في جميع الإنتخابات والإستفتاءات العامة، التي يُنَتخب اعضاؤها بالاقتراع العام . ب-المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة ، وفي شغل الوظائف العامة. جـ- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة بأسم سيداو* والتي أُعتمدتْ عام ١٩٧٩ ولم تدخل حيز التنفيذ الا في عام ١٩٨١ والتي تضمنت برنامجا كاملا عن اساليب القضاء على التمييز بين الجنسين واتخاذ

١- ادماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية او تشريعاتها ذات العلاقة.. مع كفالة التنفيذ الفعلي لهذا المبدأ من خلال التشريع.

٢- اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية بما في ذلك ما يناسب من عقوبات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

٣- فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للنساء من كل تمييزعن طريق محاكم وطنية كفوءة وغيرها من المؤسسات العامة.

٤- الامتناع عن القيام باي فعل او ممارسة طابعها التمييز ضد المرأة وضمان ان تتصرف كافة السلطات والمؤسسات العامة بموجب هذا الالتزام.

٥- اتخاذ كافة الاجراءات المناسبة، بما في ذلك التشريعية، لتعديل أو الغاء القوانين القائمة والاعراف والعادات والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. وكذلك دعت الاتفاقية الدول الى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتحقيق تغيير الانماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر. القسم الثاني منها: ويضم ثلاث مواد (مادة ٧و٨و٩)، تتعلق اثنتان منها بالحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشيح في كافة الهيئات المنتخبة ومشاركة المرأة على قدم المساواة في رسم سياسة الحكومة وتولي كافة المناصب والوظائف في كافة المستويات دون تمييز بما في ذلك التمثيل الدولي، ومساهمة المرأة في المنظمات والاتحادات غير الحكومية المعنية بالحياة العامة. وتتعلق المادة الثالثة وهي المادة التاسعة من الاتفاقية بقضايا الجنسية وكانت من الفقرات التي تحفظ عليها العراق (في عهد النظام السابق) وقد أكدت على ان منح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في اكتساب الجنسية أو تغييرها او الاحتفاظ بها وان لا يترتب على الزواج باجنبي أو على تغيير الزوج لجنسيته بعد الزواج أي تغير تلقائي في جنسية الزوجة أو جعلها دون جنسية أو اجبارها على أخذ جنسية الزوج، وكذلك ان تمنح المرأة حقا مساويا للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.المصدر: القضايا العالمية ،المصدر نفسه.

التدابير لتعزيز حقوق المرأة بوصفها جزء من حقوق الانسان التي أصبح الاهتمام بها شأنا عالميا[٤٠].

د- القرار١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ الصادرعن مجلس الأمن وهو قرار ملزم للدول، ومما جاء في نص القرار(مشاركة المرأة في صنع القرارات وتفعيل مفهوم الجندر او النوع الاجتماعي ووضعه في برامج وتقارير الامم المتحدة، وإقرار حقوق المرأة وصيانة كرامتها لاسيما في الدستور والنظام الانتخابي وحمايتها وحقوقها في الحرب) مما يتيح للمرأة التي تتمتع بكفاءة وخبرة انْ تتبوأ مراكز صنع القرار وشغل المناصب الرفيعة[٤١]، ولايزال إهتمام الامم المتحدة بقضايا المرأة ومساعدتها في اداء دورها المطلوب بما تستحقه من فرص متواصل، إذ أكد الامين العام للأمم المتحدة (انطونيو جوتيريش) في كلمته بمناسبة يوم المرأة العالمي في ٨آذار / مارس ٢٠١٧ وفي احتفالية حملت عنوان ، " المرأة في عالم العمل المتغير: تناصف الكوكب (٥٠/٥٠) بحلول عام ٢٠٣٠ بقوله " فلنتعهد جميعا ببذل قصارى جهدنا للتغلب على التحيز المترسخ ، ودعم المشاركة والنشاط ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة "[٤٢]، كما إن عدة مؤتمرات حول قضايا تمكين المرأة وحقوقها كانت قد عقدتْ نذكر منها : [٤٣]

١- مؤتمر المكسيك عام ١٩٧٥: الذي دعا حكومات الدول الاعضاء الى وضع إستراتيجيات وطنية تتضمن الاهداف والاسبقيات للمشاكل المراد حلها. وتأسس نتيجة له معهد الأبحاث والتدريب وصندوق التنمية لتطوير أوضاع المرأة.

٤٠- د. نظلة احمد الجبوري، " انعكاس الواقع السياسي على الاداء البرلماني للمرأة العراقية " بحث مشارك في المؤتمر السنوي الثاني لبيت الحكمة،بعنوان "بناء المرأة ... بناء العراق" ،والمنشور ضمن اعمال المؤتمر، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ٢٠١١، ص٢٨٩.

٤١ – القضايا العالمية ،المرأة والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره.

٤٢ – كلمة الامين العام للامم المتحدة في اليوم الدولي للمرأة ٨ مارس على موقع الامم المتحدة :

http://www.un.org/ar/events/womensday

٤٣ – د. فاطمة سبيتي قاسم ، سياسة الاحزاب والمرأة في القيادة : لبنان من منظور مقارن، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى بيروت ، اذار / مارس ٢٠١٥، ص١٧.

٢- مؤتمر كوبنهاغن عام ١٩٨٠: عقد في منتصف عقد المرأة، وجرى فيه تقييم ما أُنجِز خلال خمس سنوات، من قبل المعنيين بذلك، فشخّص عمق الهوة بين الحقوق المعترف بها للمرأة والواقع الفعلي لممارستها، وحدد المجالات التي تتطلب تحقيق المساواة فيها، ووضع خطة عمل هامة جدا طورت الخطة الاولى وأضافت معالجات جديدة للمشاكل المعيقة لتطبيق قرارات المؤتمر السابق.

٣- مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥ : وجرى فيه تقييم ما تم خلال العقد. وقد كشفت المعلومات التي تم تقديمها فيه بانَّ التحسن الملاحظ في أوضاع المرأة خلال العقد لم يستفد منه سوى عدد محدود من النساء فقط بسبب وجود عراقيل جدية بوجه تطبيق قرارات الامم المتحدة المستمدة من قرارات مؤتمرات العقد. والى جانب ذلك توصل المؤتمر الى ظهور مشاكل جديدة مثيرة للاهتمام وتتطلب العمل باتجاهها. فأقر المؤتمر خطة عمل للامم المتحدة ودولها الاعضاء أقرته الجمعية العمومية سميت "الستراتيجية المستقبلية".

٤- مؤتمر بكين ١٩٩٥ : إستند على خطة نيروبي ومتابعة التغيرات التي جرتْ خلال عشر سنوات في وضع إستراتيجية جديدة سميتْ "منصة العمل" **Platform of Action** التي تشمل: النساء والفقر، وتعليم النساء وتدريبهن، وقضايا الصحة، والعنف ضد المرأة، والنساء والصراعات المسلحة، والنساء والاقتصاد، والنساء في السلطة وإتخاذ القرار، والتنظيمات المؤسساتية من أجل تقدم النساء، وحقوق الانسان والمرأة، والنساء ووسائل الاعلام، والبنات الاطفال وحقوقهن. وحددت اهدافها الستراتيجية من أجل تحقيق المساواة والتطور والسلام للمرأة.

٥- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م) المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، الذي انعقد في (نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية). ومن أهم أهدافه ، الوصول إلى صيغة نهائية ملزمة للدول، بخصوص القضايا المطروحة على أجندة هذا المؤتمر، التي صَدَرتْ بحقها توصيات ومقررات في المؤتمرات

الدولية السابقة، تحت إشراف الأمم المتحدة [٤٤]. ثم جاء انشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في تموز/ يوليو ٢٠١٠، في خطوة لمناصرة قضايا المرأة على مستوى العالم ولتكون هيئة جامعة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبدأت اعمالها في كانون الثاني / يناير ٢٠١١، ولها مكاتب منتشرة في العديد من دول العالم لاسيما الدول النامية .

٦- إجتماع الطاولة المستديرة رفيع المستوى في نيويورك بشأن "الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة" الذي عقد، في ٤ مايو / أيار٢٠١١ وشاركتْ فيه كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إدارة الشؤون السياسية لمنظمة الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية والمعهد الدولي IDEA))، الذي أكد على قضايا مثل الكوتا النسائية ومسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وقضايا التنمية البشرية المستدامة وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين وغيرها من الامور التي تخص المرأة [٤٥] .

ثانيا – مستويات التمكين : كما أنَّ التمكين له وجوه متعددة كما ذكرنا (تمكين سياسي، تمكين اقتصادي ، تمكين اجتماعي) كذلك للتمكين فئتين يمكن أن نضعها في مستويين، الاول يخص مستوى القيادة والإدارة وصنع القرار والمشاركة السياسية أما المستوى الثاني فيتمثل في كونها احد لبنات المجتمع ولها أدوار في كل المجالات مثلها مثل الرجل وكلما إرتفعت قدراتها ارتقت إسهاماتها.

المستوى الاول (القيادة) ؛ ويعد من أهم الأدوار التي يمكن للمرأة أن تكون من خلالها عاملا مؤثرا، وذلك بامتلاك قدرة على الادارة ورؤية في حل الأزمات وتجنب الصراعات وتصنف القيادات على إنها نخبٌ سياسية تؤدي أدواراً مهمة في حياة مجتمعاتها[٤٦] ، فالقرارات التي تشارك في صنعها، والسلوك الذي تنتهجه في إصدار هذه القرارات وفي تنفيذها يؤثر تأثيرا كبيرا في صناعة تاريخ المجتمع وتحديد مساره. وإن

---

[٤٤]- ألمرأة في المؤتمرات الدولية،https://www.saaid.net/Doat/khojah/30.doc

[٤٥]- الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة http://iknowpolitics.org

[٤٦]-احمد زايد، حول النخب السياسية، المجلس الاعلى للثقافة، الطبعة الاولى ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص٧٢.

تلك القرارات تصدر عن مؤسسات كالمجالس التشريعية، إلاً أنَّ هذه المؤسسات تسير أمورها من خلال نَخب* .

وتعد القيادة إحدى أهم ضرورات تطور الشعوب ، فلا وجود لتقدم بشري تلقائي إلاَّ مِنْ خلال قيادة ناجحة لتنظيم الإمكانات البشرية والمادية والإعتبارية، فضلا عن أنَّ مفهومها لاينفصل عن مفهوم السياسة ولا عن عمليات الإعداد والتنشئة المجتمعية، من النظام الاسري والتعليمي والتربوي حتى النظام السياسي الذي يمكن القادة السياسيين من القيادة والإشراف على أنظمة الدولة الى جانب تأثير الظروف البيئية المحيطة والعوامل البيولوجية الوراثية ، كونها تتعلق بذات الانسان وتؤدي دورا مهما في السلوك القيادي . وللقيادة أهمية في استمرار نجاح النشاط الإنساني المتجدد الهادف لتحقيق الغايات الجمعية[٤٧] ، وللقيادة أهمية تتعلق بأهمية الغاية من قيادة الاخرين ، فالحرية في أختيار القيادة السياسية عن طريق الانتخابات تمنحها الشرعية والقوة المستمدة من تأييد الناخبين وتعاونهم مع القيادة بوصفها لديها شرعية وتحظى بالرضاء العام ، إذ أنَّ القدرة لدى الشعوب الواعية على التمحيص الدقيق بالقدرات القيادية عند إختيارهم لها دليل على وعيها بأهمية القيادة المقتدرة في ضمان حماية أمن ومصالح الدول، وتكافئ القائد الناجح وفريقه بتجديد ولايتهم ، في حين تعاقب المقصر وفريقه بعدم التجديد لهم . وفي مفهوم القيادة السياسية يوجد حقيقة حكام ومحكومين مرتبطين بمستوى تلك القيادة أو قوة تأثيرها في الاخرين ، وطبيعة خصائص هذه القوة هي التي تصنف القيادة (المسيطرة أو الهشة ، الدائمة أو المؤقتة) وتعرف القيادة السياسية على أنها الدور(السياسي الذي يقوم به الفرد في قيادة الاخرين لتحقيق أهداف محددة في

*وتدل على السمو والرفعة والمدلول العام للكلمة يشير الى جماعة من الناس تشغل مكانا مرموقا في المجتمع،كأن نقول نخبة أو صفوة من العلماء والمفكرين والطلبة ورجال السياسة ورجال الدين، والكلمة مشتقة من الفعل نخب أي أخذ لب الشئ ونخبته، ومنه الانتخاب أي الاختيار ، المصدر نفسه ، ص١٣-١٤.

٤٧- رعد قاسم صالح، القيادة السياسية بين النظرية والحاجة العراقية بعد عام ٢٠٠٣،المجلة السياسية والدولية، السنة الخامسة – العددالتاسع عشر- ٢٠١١، ص٢٧٧.

هذا الحكم وهذا التدبير يتسم بالقوة والتأثير عليهم في توجيه سلوكهم في مضامين عملهم)، ويتضح دور القيادة في الاطار الداخلي في مفهوم السياسة العامة لرسم سياسات الدولة وترصين أنظمتها وممارسة أعمالها في التنمية البشرية والاقتصادية وحفظ الأمن الداخلي العام وضبط الصراعات الداخلية والتوزيع الأمثل للمنافع والثروات وحماية الحريات والحقوق وتنظيم الواجبات، وفي الاطار الخارجي حسن إدارة السياسة الخارجية وحماية الأمن القومي والمصالح الحيوية والحضور المؤثر في البيئتين الاقليمية والدولية [٤٨] . وتوصف القيادة بالناجحة اذا اتصفت بالمواصفات الاتية[٤٩]:

١- تستطيع تحديد حجم وكميات الموارد المتاحة والمتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها وعلى مطالب وإحتياجات العامة .

٢- المعرفة الدقيقة بحجم وتأثير القوى السياسية المعارضة والمؤيدة والمحايدة .

٣- أنْ تمتلك الاقتدار في تحديد آليات وملاكات التخطيط والتنفيذ بمعيته.

٤- القدرة على مواجهة الأزمات المحتملة داخلية كانتْ أم خارجية والقدرة على التفاعل مع التعددية السياسية في الدولة ومع قادة الرأي ومنهم (الإعلام الموالي والمعارض والمحايد)

٥- القدرة على الثبات في المواقف الحرجة والتصرف السريع لإحتواء الازمات الخطيرة.

٦- القدرة على الإبتكار عند صياغة السياسات التي تتعلق بحاجات المواطن الضرورية.

٧- الهدوء والسيطرة على الانفعالات وعدم الإنجرار وراء السلوكيات الاستفزازية للمعارضين.

---

[٤٨] – المصدر نفسه ، ص٢٧٧-٢٧٨.

[٤٩]- المصدر نفسه ، ص ٢٨٠.

إنَّ الإطلاع على مايمكن للقيادات أو النخب أنْ تقوم به من أدوار في عمليات إصدار القرار أو التشريعات ، أو تنفيذ هذه القرارات هو الذي يرتبط برسم أدوار مثالية لها وكيف استطاعت تلك القيادات من تأدية الأدوار المناطة بها وماهي المعوقات التي أعاقت عملها كي تكون نموذجا يحتذى به في الدول النامية والتي تسعى الى إحداث تنمية حقيقية بأن تؤدي الدور نفسه الذي أدته تلك القيادات في المجتمعات المتقدمة . ومن هذا المنطلق يمكن النظر الى دور المرأة القيادية من خلال ماحققته تجارب عالمية ناجحة عندما تولتْ نساء لديهن القدرة في القيادة والعمل السياسي فحققن نجاح ونتائج أفضل مما كان متوقعا وهي نماذج تصلح لتكون قاعدة انطلاق باتجاه دعم قضايا تمكين المرأة سياسيا وعلى مستوى القيادة، فضلا عن كونها الرد الأمثل على كل من يشكك بقدرات المرأة ويحكم عليها بما تفرضه عليه الموروثات والمعتقدات التي تقلل من شأن المرأة لاسيما في الدول النامية . فنساء كثيرات أثبتن جدارة وتفوق على القيادات الرجالية نذكر منهن على سبيل المثال المستشارة الالمانية (أنجيلا ميركل) التي استلمت منصبها كأول أمرأة تشغل منصب مستشارة في المانيا عام ٢٠٠٥ وكانت حينذاك المانيا تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية ومن خلال الرؤية المتكاملة في كيفية إدارة تلك الأزمات تمكنتْ من إيجاد حلول ناجعة لها وتم انتخابها في ايلول – سبتمبر ٢٠١٧ للمرة الرابعة لتكون مستشارة المانيا، وقد حظيت بألقاب عدة تبرز أهميتها وقدراتها ، إذ أُطلق عليها لقب المرأة الحديدية وسميت مرتين ثاني أقوى شخص في العالم بواسطة مجلة فوربس الامريكية (المتخصصة في المعلومات عن الشخصيات المهمة والقضايا الاقتصادية) وهو أعلى تصنيف من اي وقت مضى حققته إمرأة، وفي ٢٦ آذار ٢٠١٤ أصبحتْ ميركل أطول رئيس حكومة خدمة في الاتحاد الأوروبي، وفي كانون الأول ٢٠١٥ اختيرت من قبل مجلة التايم كأبرز شخصية على مستوى العالم واصفة إياها كمستشارة للعالم الحر، وهي حاليا زعيمة مجموعة السبع دول[٥٠]. و في

٥٠ – مقالة من شبكة الانترنيت بعنوان انجيلا ميركل ، السومرية نيوز على موقع
http://www.alsumaria.tv

أيار ٢٠١٦،سميت ميركل أقوى امرأة في العالم برقم قياسي للمرة العاشرة من قبل فوربس*.

المستوى الثاني : يتمثل بالمرأة العاملة بوصفها جزء لايتجزأ من النسيج الاجتماعي ومن قوة العمل والنشاط الاقتصادي، لذا لابد لها أن تضطلع بأدوار أساسية في مجال التنمية المستدامة ، وبحسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة فإن الهدف الأساسي للتنمية هو توسيع خيارات الناس ، وذلك عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر، وعندما نذكر توسيع خيارات الناس، يمكن

* على مستوى الاقتصاد اعتمدت خطة تقشفية تتمثل في زيادة الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة وتقليص الدعم الذي كانت تقدمه الخزينة في مجال الضمان الصحي والاجتماعي خلال مدة محددة لحين عبور الازمة وبالتزامن اعتمدت خطة تنموية منطلقها الأفكار المبتكرة وولوج مجالات اقتصادية جديدة كحلول للازمات وعلى الرغم من المعارضة التي واجهتها من بعض الاحزاب السياسية في الدورة الاولى التي ابتدأت عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٩ إلا انها تمكنت من عبور الازمة الاقتصادية وتحقيق درجة مناسبة من النمو فضلا عن نجاحها في معالجة الازمة المالية على مستوى الاتحاد الاوروبي . ثم في عام ٢٠٠٧ أصبحت رئيسة للمجلس الاوروبي ، وهي ثاني امرأة تشغل هذا المنصب ، بعد المحامية الفرنسية سيمون فاي عام ١٩٧٩ . وترأست مجموعة الدول السبع (وهو اجتماع وزراء مالية من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. تأسست عام ١٩٧٦، عند انضمام كندا إلى مجموعة الستة: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتتضمن المجموعة الاقتصادية والسياسية أكبر سبع دول متقدمة، ولا تتضمن أي من الدول النامية. ويلتقي وزراء مالية هذه الدول عدة مرات في العام لمناقشة السياسيات الاقتصادية) . استطاعت حل القضايا السياسية ففي الداخل الالماني تمكنت من الحصول على تأييد الاحزاب الاخرى واقناعهم بجدوى سياستها وحققت اجماع وطني لبرنامجها الاصلاحي ، وفي جانب السياسة الخارجية كان واحدا من أولوياتها تعزيز العلاقات الاقتصادية عبر الأطلسي بعد أن تمكنت من تصفير الازمات والمشكلات مع الدول الاخرى لاسيما مع الولايات المتحدة فاستطاعت ترميم العلاقة التي تضررت على اثر معارضة المانيا الحرب على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة ، الى جانب نجاحها في الموازنة بين علاقاتها مع روسيا ورفضها بعض المواقف المترتبة عن السياسة الخارجية الروسية لاسيما مايخص الازمة الاوكرانية الروسية وموقف الاتحاد الاوروبي من النظام في سوريا، فكانت النتائج المترتبة عن حل المشكلات السياسية الخارجية مثمرة ، اذ ارتفعت قيمة الاستثمارات الاجنبية في المانيا وازداد التعاون مع روسيا في مجال الطاقة واستيراد الغاز الروسي والتبادل التجاري وفرص تنموية جديدة في مجال الطاقات المتجددة .

التأكيد أنَّ أهم مكون أساسي لهذا المفهوم هو المساواة في الفرص المتاحة للناس جميعاً في المجتمع، بمعنى النساء والرجال.

ومع إنَّ نسبة تعداد النساء في العالم تشكل مايزيد بقليل عن النصف ، إلاّ أنَّ مساهمتهن في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وذلك بحسب تقارير البنك الدولي والتي تؤكد على أنَّ ذلك ينطوي على عواقب إقتصادية كلية وخيمة. ورغم ماتحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، فلا تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، وتتسم بعدم التكافؤ، وذلك بسبب تدني مشاركة الإناث في سوق العمل قياسا بمشاركة الذكور، الى جانب ان معظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، ناهيك عن الفروق الكبيرة في الأجور بين المرأة والرجل، ولا يزال تمثيل الإناث منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال.

إنَّ هذه التشوهات والتمييز في سوق العمل تؤدي إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، ومن المعروف أنهَّ يوجد تشابك وثيق بين تحديات النمو وخلق الوظائف والإدماج. فبينما يمثل النمو والاستقرار مطلبان ضروريان لإتاحة الفرص التي تحتاجها المرأة، نجد أنَّ مشاركتها في سوق العمل تمثل جزءا من معادلة النمو والاستقرار أيضا. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تؤدي ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى إعطاء دفعة للنمو في الإقتصادات التي تتزايد فيها الشيخوخة بمعدل سريع عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة. كذلك يمكن أن يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على سبيل المثال [٥١].

إنَّ مشاركة المرأة في سوق العمل تشكل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الكلي ومن هنا فإن تمكين المرأة سياسيا سيتيح لها إمكانية دعم أوضاع سوق العمل ومعالجة التشوهات

---

٥١ – كاترين إيلبورغ– فويتيك ومونيك نوياك وآخرون ، المرأة والعمل والاقتصاد– مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين ، مذكرة مناقشات صندوق النقد الدولي ، سبتمبر ٢٠١٣،ص٤ .

التي تعيق عمل المرأة وتهيئ ظروف متكافئة للجميع، وذلك من خلال التشريعات القانونية الداعمة لتمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة. اذ يتم اقتراح تلك التشريعات من قبل الحكومة وتقرها المؤسسة التشريعية (البرلمان) ومؤسسات أخرى تقوم بتنفيذ تلك القوانين. إن هذه المأسسة تعرف بكونها تصور للسياسات والخطط والبرامج ، وخلق الهياكل والآليات وسن التشريعات وتوفير الموارد ، وكل التدابير الرامية الى تعزيز العمل من أجل تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها وصولا الى تحقيق اهداف النوع الاجتماعي،[٥٢] ومن هنا تبرز أهمية اقرار تلك القوانين التي تتيح للمرأة فرصا تنموية ضمن نطاق التنمية البشرية المستدامة التي لاتنفصل عن التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المستدامة والتي يمكن تحقيقها من خلال ثلاثة مجالات هي:

١- الدخل : ويعد من العوامل المؤثرة في تنامي القدرات المادية من خلال تحسين فرص المرأة لكسب مدخولها والتي تسمح بتوسيع نطاق التنمية الأقتصادية في الإقتصادات النامية عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على سبيل المثال. فالمرأة يرجح لها بدرجة أكبر من الرجل أن تستثمر جزءا كبيراً من دخل أسرتها المعيشية في تعليم أبنائها. وتشير منظمة العمل الدولية إلى إنْ عمل المرأة، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، يمكن أن يكون أهمَّ عامل على الإطلاق للحد من الفقر، ويمكن بالتالي أنْ تسفر زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة وحصولهن على دخل أكبر عن زيادة الإنفاق على التحاق الأطفال، بمن فيهم الفتيات، بالتعليم مما يتسبب في دورة حميدة، وبعكسه فأنَّ الغياب النسبي للفرص أمام النساء في البلدان النامية يكبح النمو الاقتصادي، بينما يؤدي النمو الاقتصادي في الوقت ذاته إلى تحسين وضع المرأة من حيث تخفيف حالة الحرمان. والآثار المترتبة عنه على المستوى الإجتماعي والأمني الى جانب الإقتصادي ، في حين يمكن للدولة ومن خلال مؤسسات متخصصة منها شبكات الأمان أو الحماية الإجتماعية التي تساهم في خلق آليات جديدة وبالتالي إيجاد مؤسسات جديدة منها

---

٥٢ – د.ناهدة عبد الكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠ .

مؤسسات بحثية وأخرى مالية وقانونية وأن تؤسس علاقة منتظمة مع مؤسسات المجتمع المدني ، ومن هنا نجد بأنَّ تشجيع القدرات المؤسسية وتعديل البرامج القائمة قد يؤدي الى سلسلة من الإجراءات التي تمكن من نشوء ضمان اجتماعي جديد وكفوء ، وكان مؤتمر الأمن الإجتماعي والتنمية الذي عقد في القاهرة (١٩٩٩) قد أكد على مدى ارتباط الفقر بقضايا مهمة مثل التشغيل والعشوائيات والضمان الاجتماعي وغيرها. ومن المؤكد إنَّ التعامل مع ظواهر ومشكلات كهذه لتحقيق درجة ملائمة من الأمن الانساني ، ليس ممكنا بدون مؤسسات ذات قواعد تشريعية وتواصل واستمرار عبر الزمن. وذات صلاحيات محدودة. وفي هذا الصدد نشير الى صندوق الرعاية الاجتماعية في العراق الذي تأسس عام ١٩٨٠، والذي تحول الى شبكة الحماية الاجتماعية وهو يشمل شريحة كبيرة من الفقراء الذين يحتاجون الى دعم حكومي لتلبية متطلباتهم الحياتية[٥٣] الى جانب البطاقة التموينية.

إنَّ السكان في سن العمل يمثلون الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الإقتصاد ، والذين تتراوح اعمارهم بين) ١٥ – ٦٥ (سنة ، وتشكل النساء نسبة ٤٨.٨% من إجمالي الفئة المنتجة في العراق في احصائية لعام ٢٠٠٨) . لذا فإنَّ إنخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل يؤدي الى إرتفاع معدلات الإعالة في الإقتصاد حيث يصبح هؤلاء العاطلين مستهلكين والبقية عليهم مسؤولية إعالة انفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الإقتصاد، وتشير نتائج المسح الذي قام به الجهاز المركزي للاحصاء عام ٢٠٠٤ الى إنَّ ١١ % من الاسر العراقية تعيلها النساء وإنَّ ٧٣.٣٧ % من تلك الأسر تعيلها الأرامل وإنَّ ٤٠% من الأسر التي تعيلها النساء لم تتمكن من تجميع مبلغ مئة الف دينار في الشهر مقارنة بـــ٢٦% من الاسر التي يعيلها الرجال[٥٤] لذا فالتمكين أمرٌ أساسيٌّ سواء كان في مفهوم التنمية

---

٥٣ – المصدر نفسه ، ص ص٦٠، ٦١

٥٤ – د. مالك عبد الحسين احمد، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية ، مجلة الاقتصادي الخليجي ،العدد ٢٣ لسنة ٢٠١٢ ص١٢٩.

البشرية أم في مفهوم التنمية الإنسانية. ولا يمكن أن يأخذ المفهومان بعديهما بشكل جدي وفعال إلاَّ من خلال تمكين المرأة بحيث يمكنها من تحقيق ذاتها وحضورها وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار.

٢- التعليم : يعد التعليم أحد المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، والمشاركة، والإختيار الحر. فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها، إذ ينمي وعيها وتحررها الفكري. فمن المُسَّلم به أنَّ عناصرَ تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والإجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة [٥٥]، وإنَّ عدم امتلاك المرأة لناصية التعليم يحجم من فرصها في المشاركة السياسية والإقتصادية أو يحول دون دون ذلك. وعلى أرض الواقع فإن الدراسات تشير إلى أن البلدان العربية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً كمياً ملحوظاً في التعليم عموماً، وتعليم المرأة على وجه الخصوص، ومن أهم العناصر التي أسهمت في التطور الكمي الكبير في عدد الطلبة المقيدين بمراحل التعليم المختلفة على الصعيد العربي، هو النمو السريع الذي طرأ على تعليم الإناث، وانخفضت الفجوة في التعليم بين الجنسين في معدلات القيد كما لوحظ إنخفاض ملموس في نسبة الأمية خلال المدة من (١٩٧٠- ١٩٩٩) بمعدل (٦،٤) نقطة مئوية إذ أنَّ معظم المجتمعات العربية قد حققتْ تحسناً في مجال محو الأمية وتخفيض معدلاتها. إلا أن تلك النسبة تبدو ضعيفة قياسا بدول العالم الأخرى في مجال مكافحة الأمية. حيث المعدل للدول العربية يقل عن المتوسط لمجموعة الدول النامية، ويقل كثيراً عن المعدل لمنطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والأمية الهجائية تنتشر في معظم الدول العربية، حيث بلغت نحو ثلث الرجال ونصف النساء في العام (٢٠٠٢) ، كما أنَّ هناك فجوة أخرى مهمة بين الجنسين، إذ أنَّ معدل مساهمة الإناث في التعليم الثانوي الفني أو المهني تكون أقل كثيراً من معدل مساهمتهن في التعليم الثانوي العام، وهذه تحمل ميزة سلبية في إطار عدم دخول المرأة

[٥٥] – د. صابر بلول، مصدر سبق ذكره ،ص ٦٦١- ٦٦٢.

مجال العمل، فضلاً عن أنَّ هناك تفاوتاً كبيراً في أوضاع التعليم بين الريف والمدينة، فالإلتحاق يكون أقل في الريف عنه في الحضر، لاسيما بالنسبة للإناث، بسبب التقاليد والعادات والمعتقدات الإجتماعية في الريف والتي تضع للفتاة أولوية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر ومسؤوليتها الأسرية المتوقعة. وما زالتْ مضامين كثير من الكتب المدرسية لاتعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعال ونشيط اقتصادياً واجتماعياً. فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنهَّ على الرغم من التغير الإيجابي الذي حدث لصالح المرأة قياساً بالمراحل الزمنية السابقة [٥٦] ، فإنَّ هذا التغير محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفه. ويمكن أنْ يؤدي الإنفاق على تعليم المرأة وتحسين البنية التحتية في المناطق الريفية إلى تعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلدان الصاعدة والنامية فالأدلة التجريبية تشير إلى وجود إرتباط موجب بين المستوى التعليمي ومشاركة الإناث في القوى العاملة، فينبغي لصانعي السياسات النظر في إمكانية اتخاذ تدابير لزيادة حوافز إرسال البنات إلى المدارس، مثلا بتوجيه تحويلات نقدية إلى الأسر الفقيرة بشرط انتظام بناتها في المدارس، وعلاوًة على ذلك، يمكن أنْ يؤدي رفع جودة البنية التحتية في المناطق الريفية، الى زيادة إمكانية الحصول على مياه نقية وتحسين نظم النقل، إلى خفض الوقت الذي تقضيه النساء في الأعمال المترلية وتيسير دخولهن أسواق العمل[٥٧] وفيما يخص العراق، فإن مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية إطار ٢٠١١-٢٠١٤، في الوثيقة التي وضعتها وبالتعاون مع الحكومة العراقية، عدت النساء جزءا من الموارد البشرية الحاسمة بالنسبة للعراق على المدى الطويل، ولابد من حلول لمشكلة الأمية والتعليم والتمييز القائم على نوع الجنس في التعليم، لاسيما في المناطق الريفية التي تشهد تفاوتاً كبيراً بالنسبة للشابات (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥- ٢٤ عاما) حيث تبلغ نسبة الأمية ٢٠.٥) وفقا لمجموعة المؤشرات

---

[٥٦]- المصدر نفسه ، ص ٦٦٢.

[٥٧] – المرأة والعمل والاقتصاد ، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين على موقع

https://www.imf.org

المتعددة التابعة لليونيسف [٥٨] ، وغالبا ما تظل العوامل الثقافية والإجتماعية التقليدية تمثل العقبات التي تحول دون تحسين فرص الحصول على التعليم.

٣- الصحة: أحرز العراق تقدما هاما في مجال العناية بصحة الأمهات والرعاية الصحية مع نسبة الولادات ومن خلال الملاكات الطبية والتمريضية المهرة رفعت النسبة من٧٢ % في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠.٩ % في عام ٢٠١٢؛ ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى الكثير من الجهود للارتقاء بهذا المجال، اذ أنَّ حالات عديدة تتم فيها الولادة بعدم وجود إشراف طبي ، اذ تشير الاحصاءات الى حضورهم فقط في ٧٨% من الولادات، وإنَّ نسبة النساء المتزوجات للفئة العمرية (١٥- ٤٩) من السنوات التي أنجبت خلال السنوات الخمس الماضية تلقين الرعاية على يد طبيب هي ٨٧.٨% [٥٩]. وكانتْ النساء اللائي تزوجن من الفئة العمرية (١٥- ٤٩) سنة أكثر معاناة من ارتفاع ضغط الدم والتهاب المفاصل وفقر الدم ، وهن يسعين للحصول على الرعاية الصحية على انفراد من العيادات بنسبة (٤٩.٩ %)، مراكز الرعاية الصحية الأولية (٢٢.٣%)، والمستشفيات الحكومية (٢٠.٩ %) . ومن بين النساء العراقيات، ٤٧.٧ % من النساء يواجهن صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية من المؤسسات الصحية الحكومية بسبب نقص المال مقابل الخدمات مقابل ٤٠.٦% من الصعب الوصول إلى الخدمة. وعلاوة على ذلك، لا يزال نظرة المجتمع العراقي إلى المرأة في الأدوار التقليدية المرسومة لها في ادارة المنزل، وتترتب عن طبيعة الاعمال والوظائف التي تقوم بها النساء بسبب الحواجز التي تحول دون تشغيل الإناث نتائج ضارة على صحتهن لاسيما في القطاع الخاص الذي تمثل فيه نسبة الإناث العاملات ٢% فقط من جميع قوة العمل ومن بين العاملات، تعمل ٣٠.٥ % في القطاع الزراعي، بحسب إحصاء عام ٢٠١١، وبسبب الظروف المعيشية السيئة تصل النسبة إلى ٨١% من

---

[٥٨] – التقرير القطري حول الاطفال خارج المدرسة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة / يونيسيف، تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٤ ، ص٥١ ، على موقع http://allinschool.org

[٥٩]– الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة : ٢٠١٣-٢٠١٧، ص٢٨.

اللواتي يعملن في المناطق الريفية تكون صحتهن معرضة للخطر والمرض، والمشاكل الصحية مثل سوء التغذية والأمراض الجلدية وأمراض المعدة وكذلك عدم وجود الغذاء ومياه الشرب النظيفة[٦٠]هذه الارقام تؤشر لحالة خطيرة تتطلب جهود استثنائية للنهوض بالواقع الصحي للنساء من أجل تنمية حقيقية ومستدامة .

الخاتمة

مماتقدم يتضح بأنَّ مسألة تمكين المرأة تكتسب أهمية كبيرة في النهوض بالواقع التنموي، والذي يتطلب مشاركة واستثمار كل الطاقات الموجودة في المجتمع لاسيما النساء . إذ أنَّهن إذا إستطعن القيام بماهو مطلوب منهن من أدوار فإنَّ ذلك يصب بالتأكيد في مجال تحقيق تنمية مستدامة، أما اذا لم يتحقق ذلك فإن نصف المجتمع سيكون مغيب وربما في الكثير من الحالات تكن عبئاً على عوائلهن ثم المجتمع ككل. والتعليم هو أحد ضرورات تمكين المرأة، إذ يرتبط تعليم المرأة بالجوانب الصحية والاقتصادية لها ولاسرتها فالتعليم والصحة والدخل ثالوث مترابط كل جهة منه تعتمد على الاخرى. إلا أن مسألة تمكين المرأة وتطوير قدراتها ترتبط ايضا بجوانب إجتماعية معيقة منها الموروث الثقافي الذي يحصر دور المرأة في الاسرة والانجاب وإدارة المترل، وعلى الرغم من أهمية هذا الدور إلاَّ أنَّ النساء غير المتعلمات أو اللواتي تنقصهن المعرفة سيربين أبناء أقل تعليما وأقل كفاءة، والنساء اللواتي لايمتلكن مورداً معيشياً مناسباً ليس بمقدورهن ارسال ابنائهن الى المدارس، بسبب تكاليف المعيشة مما يترتب عنه ارتفاع نسب الجهل والفقر، ويرتبط الجهل ايضاً بالجوانب الصحية ومدى الاهتمام بها والاهتمام بصحة الأم والرعاية الصحية للأم والطفل، وفي أغلب الأحيان يكون العوز المادي سببا في تردي الاوضاع الصحية للاسرة وهذا يقودنا الى القول بضرورة تمكين المرأة سياسيا كي يكون لها صوت مؤثر باتجاه دعم قضايا المرأة، وإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها النساء، والعمل على إزالة المعوقات بوجه تعليم المرأة وحصولها على عمل مناسب

---

[٦٠] – واقع النساء في العراق ، **UN** ، تقرير صادر في اذار / مارس ٢٠١٣.

يتلائم ومجال اختصاصها لتتمكن من كسب عيشها والحصول على رعاية صحية مناسبة. ولكونها نصف المجتمع فإنَّ ذلك من عوامل تطور المجتمع والارتقاء به وهو العامل الحاسم لتطور الدولة. إنَّ التمكين السياسي للمرأة له تأثيرات باتجاهات عدة يمكن أن تسهم في دعم مسيرة التطور والتنمية، اذ يتيح لها ممارسة الادوار المطلوبة منها كنائبة في البرلمان من تشريع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية ورصد حالات الفساد التي تعد أحد عوامل الهدم الإقتصادي والإجتماعي، وقد شهد البرلمان العراقي نشاط لبعض البرلمانيات في التصدي لحالات الفساد وهدر المال العام على الرغم من ضعف الصوت النسائي في مجلس النواب والذي يعود لخضوع النائبات البرلمانيات الى ارادة رؤساء كتلهن وأسباب اخرى لامجال لذكرها . وبدت هؤلاء النسوة اكثر اهتماما بالمال العام وضرورة محاسبة المقصرين من خلال إستجواب الوزراء وبعض الشخصيات التي تحوم حولها شبهات فساد وبالتأكيد اذا ماقام القضاء بأداء دوره في إنزال العقوبات عليهم سيكون رادعا لمن يريدون سلوك نفس مسلكهم، فالعراق اليوم يعد من أكثر الدول فسادا ويتطلب جهود كبيرة تشارك فيها السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ولابد انَّ يكون صوتُ المرأة مؤثراً في الموقع الذي تحتله، وأنْ تكون بمستوى ثقافي وإخلاقي وشعور بالمسؤولية كي تؤدي ذلك الدور المهم تجاه الحفاظ على الدولة ونظامها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وفي الوقت نفسه مدافعة عن حقوق المرأة في إقرار القوانين التي تنصفها وترفع الحيف عنها وإيجاد السبل لتطبيق تلك القوانين وإزالة مايعيق تنفيذها وقد يكون نجاحها في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها العراق العامل الأكثر تأثيراً في الارتقاء بواقع المراة وشهادة لها على إثبات جدارتها. تلك المرأة التي نتطلع أنْ تكون يوماً ما رئيسة وزراء أو رئيسة للجمهورية أو أن تتقلد مناصب وزارية مهمة كالتربية والتعليم العالي أو الصناعة أو التخطيط في بلد يحتاج الى الكثير من الخطط للنهوض بالقطاعات الإقتصادية كالصناعة والزراعة والسياحة والصحة والتعليم ... الخ .

ملخص

تمثل مشاركة المرأة في المجالات التنموية عنصرا أساسيا في تطور المجتمعات والنهوض بها، لذا تتطلب عملية اشراكهن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع، تنمية قدراتهن وتطوير إمكاناتهن، لاسيما في مجالات التنمية البشرية المستدامة (الدخل والتعليم والصحة)، فالتمكين يتيح للمرأة المشاركة في العملية التنموية، وبالأخص الجانب السياسي منها؛ فيما يتعلق بعملية إتخاذ القرار، وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار، وزيادة نسبة تمثيلها فيها، من أجل المساهمة في تشريع القوانين التي تصب في صالح تنمية حقيقية ومستدامة في جميع المجالات.

Abstract

Women's political empowerment and its impact on sustainable development

Women's participation in development is an essential component of the development and advancement of societies. Their integration into political, economic and social life requires a wider development of their Abilities and development of their potential ، especially in the areas of sustainable human development (Income, education and health). Empowerment allows women to participate in the development process ،especially the political aspect, in decision-making, enhancing their access to power and decision-making positions and increasing their representation in order to contribute to the legislation of laws that favor real development and sustainable in all domains.